جمهورية مصر العربية

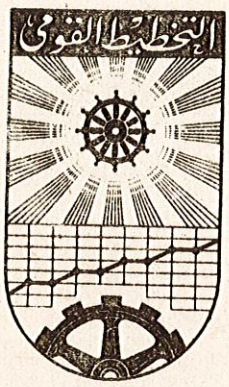

معهد التخطيط القومى

مذكرة داخلية رقم (٧٣٢)

اساليب وضع خطة الصناعة فى اطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

د٠ عاطف عبد الغفار دبور

يوليو ١٩٨٠

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

معهد التخطيط القومى
دبلوم عـــــام ١٩٨٠
١٩٨٠/٧/٥

أساليب وضع خطة الصناعة فى اطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـــه

للدكتور / عاطف عبد الغفار دبور ـ مدير عام الصناعة بوزارة التخطيط

تطور الصناعة فى مصـــر :

بدأ التصنيع فى مصر فى القرن التاسع عشر حيث بدأ تصناعة السكر فى مصراعتبارا من عام ١٨٣٥ وصناعة الاسمنت عام ١٩٠٠ وصناعة الغزل والنسيج عام ١٩١١ وصناعـــة الاسمدة الفوسفاتية عام ١٩٣٧ وصناعة أسباغ الحديد عام ١٩٤٨ والاسمدة الازوتية عـام ١٩٥١ .

ولقد حدث فى الفترة من عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٧٩ نهضة كبيرة فى التنميـــة الصناعية وأصبح التصنيع منذ عام ١٩٥٧ محور استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعيـه المصرية الشاملة نظرا لما حققه من ارساء قاعدة القوة الاقتصادية الذاتية

قانون اعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣

ـ التخطيط الشامل للاقتصاد القومى
ـ اقسام الخطة ومكوناتها
ـ اجراءات وضع الخطة واقرارها
ـ تنفيذ الخطة ومتابعتها
ـ مستويات التخطيط
ـ احكام عامة

البرامج والخطط الصناعيـــه :

ـ برنامج السنوات الخمسة من عام ١٩٥٧
ـ الخطة الخمسية الاولى ٦٠/ ١٩٦١ ـ ٦٤/ ١٩٦٥
ـ الخطة الخمسية الثانية ٦٤/ ١٩٦٥ ـ ٦٩/ ١٩٧٠
ـ خطة الانجاز ٦٧/ ١٩٦٨ ـ ٦٩/ ١٩٧٠
ـ الخطط السنوية ٧٠/ ١٩٧١ ـ ١٩٧٧
ـ الخطة الخمسية ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢
ـ الخطة الخمسية ٨٠/ ٨١ ـ ٨٤/ ١٩٨٥

هيكل الصناعة وانشطتها :

تتكون الصناعة فى مصر من حلج وكبس صناعات استراجية وتحويلية وتتضمن هذه الصناعات ٢٣ نشاطا هى انشطة ـ الحلج والكبس ـ (استخراج المعادن والاحجار والخامات الاخرى والصناعات الغذائية ـ المشروبات ـ التبغ ـ الغزل والنسيج ـ الملابس الجاهزة والاحذيه ـ الخشب والمنتجات الخسبية ـ الورق ومنتجاته ـ الطبع والنشر ـ الجلود والمنتجات الجلديه الكاوتشوك ـ الصناعات الكيماوية ـ منتجات الفحم

وزارات وهيئات القطاع العام التى لها انشطة صناعية •

وزارة الصناعة ـ وزارة التموين ـ وزارة الانتاج الحربى (المدنى) وزارة الاسكان والتعمير ـ وزارة الصحة (الادوية) ـ وزارة الزراعة ـ وزارة الرى ـ وزارة التجارة ـ وزارة المواصلات ـ وزارة المواصلات ـ وزارة النقل البحرى ـ وزارة الكهرباء ـ هيئة قناة الصحة •

الملامح الرئيسية للصناعات المصرية •

ـ القطاع العام والقطاع الخاص الصناعى
ـ العلاقة بين قطاع الصناعة وقطاعات الاقتصاد القومى الاخرى
ـ تحليل وتقييم انجازات القطاع الصناعى المصرى فى الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٩
ـ الصناعة والاقتصاد القومى
ـ الصناعة والتجارة الخارجية
ـ المشاكل التى اعترضت التنمية الصناعية
ـ الظروف الاقتصادية العامة
ـ الطاقات العاطلة
ـ الانتاجيه

تقييم سياسات التصنيع فى الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٩

ـ استراتيجية التصنيع فى مصر
ـ الاستثمارات الصناعية ـ اعداد المشروعات
ـ السياسات الاقتصادية العامة وتأثيرها على الصناعة
ـ سياسة التصنيع فى المستقبل
ـ استراتيجية الاستثمارات الصناعية
ـ سياسة تشجيع الصادرات •

اتجاهات قطاع الصناعة فى فترة العشرين عاما من عام ٦٠/٥٩ الى عام ٨٠/٧٩ :

أ : الاستثمارات :

بلغت جملة الاستثمارات المخصصة فى قطاع الصناعة والتعدين من عام ٦٠/٥٩ الى عام ٨٠/٧٩ نحو ٢ر٢٩٧٣ مليون جنيه فى حين بلغت جملة الاستثمارات القومية المخصصة ٢ر١٥٣٢٩ مليون جنيه .

ب : الانتاج :

ارتفع الانتاج من ٧ر٨٨٥ مليون جنيه بالاسعار الجارية فى نفس السنة الى ٢ر٥٨٤٤ مليون فى عام ٨٠/٧٩ وبالاسعار الجارية فى نفس السنة اى ان معدل النمو السنوى هو ٩ر٩٪ .

جـ : الدخل الصناعى :

ارتفع الدخل الصناعى من ٥ر٢٢٥ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠/٥٩ ليصل الى ٢ر١٥٧٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ بمعدل نمو سنوى قدره ٢ر١٠٪

د : العمالة :

زاد عدد المشتغلين بالقطاع الصناعى من ٦٦٠ الف عامل فى عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٨ر١٣٥٨ الف عامل فى عام ٨٠/٧٩ وبذلك يكون الزيادة معدل الزيادة السنوية فى عدد العاملين هو حوالى ٣ر٢٪

كما زادت الاجور الصناعية من ١٢٥ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠/٥٩ الى ١ر٧٠٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٩ ، اى بمعدل زيادة سنوية ٩٪ .

الخطـــة الصناعيـــة القوميـــة المصرية :

- خطـــة عام ١٩٨١/٨٠
- الخطـــة الخمسية ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤

الخطـــة الصناعية الاقليمية لمحافظة اســوان :

- للانشطـــة الصناعيـــة
- على مســـتوى مراكز الاقليـــم

التكامل الاقتصادى :

مشروع البرنامج المبدئية
لخطة مشروعات الاطار العام للتكامل الاقتصادى والاجتماعى بين جمهوريـــة السودان الديموقراطية وجمهورية مصر العربيـــة .

الاطار العام للاستثمارات خطة عام ١٩٨١/٨٠
الصناعة والتعدين

- توزيع المشروعات على الاحلال والتجديد والتأهيل ، والجارى ، والجديد .
- توزيع المشروعات على الانشطة الرئيسية .
- اهم مشروعات اعادة التأهيل والجارى ، والجديد للانشطة الصناعية .

بلغ حجم الاستثمارات المخصصة لقطاع الصناعة فى خطة عام ١٩٨١/٨٠ نحو ٧٩٧ر٥ مليون جنيه خص القطاع العام منها ٦٧٢ر٥ مليون جنيه اى ما يعادل حوالى ٨٤ر٢٪ من اجمالى الاستثمارات للقطاع شاملة القطاع الخاص .

وتقوم وزارة الصناعة بالاستحواذ على النصيب الاكبر من هذه الاستثمارات حيث يمثل نصيبها نحو ٥٤٪ من اجمالى استثمارات القطاع العام اما باقى الاستثمارات الصناعية فهى مسندة الى الوزارات الاخرى التى تأتى فى مقدمتها وزارة الاسكان والتى تمثل الاستثمارات الصناعية فى خطتها نحو ١٩ر٤٪ ثم وزارة التموين بنحو ١١ر٦٪ ثم الانتاج الحربى بنحو ٧ر٤٪ ثم باقى الوزارات على النحو التالى :ـ

	مليون جنيه	الاهمية النسبية
وزارة الصناعة	٣١٣ر٤	٥٤ر٠٪
„ الاسكان	١٣٠ر٥	١٩ر٤٪
„ التموين	٧٦ر١	١١ر٣٪
„ الانتاج الحربى	٥٠	٧ر٤
„ الاقتصاد	٢٦	٣ر٩
قناة السويس	١١ر٨	١ر٨
وزارة الصحة	٥ر٦	٨ر٠
„ التعمير	٣	٤ر٠
„ الكهرباء	٣ر١	٥ر٠
„ النقل والمواصلات	ـ	ـ
„ استصلاح الاراضى	١ر٠	ـ
„ الرى	٩ر٠	١ر٠
„ النقل البحرى	٧ر٠	١ر٠
„ الثقافة والاعلام	١ر٢	٢ر٠
جهاز الصناعات الحرفية	١ر٠	ـ
اجمالى الاستثمارات الصناعية فى القطاع العام	٦٧٩ر٥	١٠٠٪
الاستثمارات الصناعية فى القطاع الخاص	١٢٥	١٠٠٪
اجمالى استثمارات قطاع الصناعة	٧٩٧ر٥	١٠٠٪

ومشروع نترات النشادر الجيرى ، نحو ١٣ر٤ مليون جنيه لمشروع حامض الفوسفوريك وسماد التريبل فوسفات و ١١ر٥ مليون جنيه لمشروعات انتاج حامض الكبريتيك اللازم لصناعة الاسمدة كما خصص نحو ١١ مليون جنيه لمشروعات الاحلال والتجديد لمصانع الاسمدة للحفاظ على طاقتها الانتاجية سوف تساعد هذه الاستثمارات على زيادة الانتاج من الاسمدة الازوتية عام ١٩٨١/٨٠ بما يقل عن ٧٠٠ الف طن (١٥ر٥٪) وذلك لسد احتياجات قطاع الزراعة .

رابعا : المشروعات التى تخدم التصدير :

وتتمثل اهم تلك المشروعات فى مشروع التوسع فى الالومنيوم بنجع حمادى وخصص له نحو ١٥ر٩ مليون جنيه وفى مشروع الفيوسليكون وخصص لهم نحو ٤ر٤ مليون جنيه .

خامسا : بالنسبة للمشروعات التى توفر السلع الوسيطة والسلع الانتاجية :

فقد خصص لها استثمارات قدرها ٣٧٦ر٨ مليون جنيه وذلك بهدف انتاج سلع وسيطة وانتاجية للمساهمة فى سد احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل مشروعات الصناعات المعدنية ومواد البناء استثمارات ١٥٦ر٣ مليون جنيه لانتاج حديد التسليح والوان الطوب والصاج والمواسير والاسمنت والطوب اللازمة للاسكان والمرافق والتشييد كما راعت خطة ٨١/٨٠ الاهتمام بمشروعات الصناعات الهندسية والانتاج الحربى حيث خصص لها استثمارات ٣٧ر٨ مليون جنيه وذلك لانتاج سيارات الركوب واللورى بالاضافة الى الثلاجات الكهربائية والغسالات وافران البوتاجاز ومن جهة اخرى فقد تضمنت خطة عام ٨١/٨٠ مشروعات الصناعات الكيماوية الاخرى التى خصص لها ٣٢ مليون جنيه وذلك لانتاج فحم الكوك اللازم لصناعة الحديد والصلب وانتاج الصودا الكاوية والكلور وكربونات الصوديوم اللازمة لصناعات الغزل والنسيج وصناعة الصابون ومياه الشرب .

هذا بالاضافة الى استثمارات قدرها ٢١ر٧ مليون جنيه مخصصة لمشروعات قطاع التعدين والمحاريات وذلك لتوفير الخامات اللازمة للصناعات المحلية مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة الاسمنت ومواد البناء والتشييد والاسمدة ومشروعات الامن الغذائى والمساهمة فى تعمير الصحارى المصرية .

هذا وقد راعت الخطة الاهتمام بمشروعات التدريب المهنى لاعداد المهنيين اللازمين لقطاع الصناعة وعليه ادرجت لها فى خطة ٨١/٨٠ استثمارات قدرها ١ر٧ مليون جنيه .

استثمارات خطة عام ٨٠/ ١٩٨١ لوزارة الصناعة

تهدف سياسة الاستثمارات المدرجة فى اطار خطة عام ٨٠/ ٨١ لوزارة الصناعة بصفة عامة الى دفع عجلة التنمية الصناعية • ومن ثم فقد روعى فى توزيع تلك الاستثمارات الاهتمام مع اعطاء الاولوية لمشروعات الاحلال والتجديد واعادة التأهيل بغرض المحافظة على الطاقات القائمة ورفع الكفاية الانتاجية فضلا عن رفع اقتصاديات تلك المشروعات لملاحقة التطور الكبير فى انشطتها •

كما روعى اعطاء دفعة ملموسة للمشروعات الجارى تنفيذها والتى قطعت شوطا كبيـــرا فى الاستثمار وسوف يظهر باكورة انتاجها خلال عام ٨٠/ ١٩٨١ •

وفى نفس الوقت التغفل خطة ٨٠/ ٨١ تخصيص الاستثمارات اللازمه لبعض المشروعـــات الجديدة ذات الاهمية الاستراتيجية •

وقد بلغ استثمارات خطة عام ٨٠/ ٨١ لوزارة الصناعة نحو ٩ر٤١٣ مليون جنيه خص — مشروعات الاحلال والتجديد واعادة التأهيل نحو ٣ر١٦٢ مليون جنيه اى مايعادل نحو ٢ر٣٩٪ من اجمالى الاستثمارات بينما استحوذت المشروعات الجارى تنفيذها على الشطر الاكبر من تلـــك الاستثمارات حيث بلغ نصيبها حوالى ٨ر٢٢٩ مليون جنيه اى بنحو ٥ر٥٥٪ من اجمالـــى الاستثمارات •

اما المشروعات الجديدة فقد حظيت بنصيب معقول من الاستثمارات حيث بلغت — استثماراتها نحو ٨ر٢١ مليون جنيه اى بنسبة ٣ر٥٪ من اجمالى استثمارات خطة ٨٠/ ١٩٨١ لوزارة الصناعة • وذلك على النحو الموضح بالجدول رقم (١) •

هذا ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع الاستثمارات لوزارة الصناعة بخطة ٨٠/ ١٩٨١ علـى القطاعات التابعة لها مع توضيح الاهمية النسبية لاستثمارات كل قطاع •

والجدول رقم (٣) يوضح الاستثمارات المقترحة لكل مشروع من مشروعات اعادة التأهيـــل حسب كل قطاع •

ويوضح الجدول رقم (٤) الاستثمارات المقترحة لاهم المشروعات الجارى تنفيذها موزعـــه على القطاعات المختلفة •

كما يوضح الجدول رقم (٥) اهم المشروعات الجديدة والمقترح لها استثمارات فى خطـة ٨٠/ ٨١ لوزارة الصناعة والثروة المعدنية •

توزيع استثمارات خطة عام ٨٠/ ٨١ لوزارة الصناعة على مشروعات الاحلال والتجديد والتأهيل ، والجـــارى تنفيذها والجديـــده

	جملة	محلى	اجنبى	التوزيع النسبى للاجمالى
١ـ الاحلال والتجديد واعادة التأهيل جملة	١٦٢ر٣	٥٧ر٣	١٠٥	٣٩ر٢
أ ـ الاحلال والتجديد	١٠٨	٤٥ر٧	٦٢ر٣	
ب ـ اعادة التأهيل	٥٤ر٣	١١ر٦	٤٢ر٧	
٢ـ المشروعات الجارى تنفيذها	٢٢٩ر٨	١١١ر٦	١١٨ر٢	٥٥ر٥
٣ـ المشروعات الجديدة	٢١ر٨	١٠ر٢	١١ر٦	٥ر٣
اجمالى عـام	٤١٣ر٩	١٧٩	٢٣٤ر٨	١٠٠٪

توزيع استثمارات خطة عام ١٩٨٠/٨١ لوزارة الصناعة على القطاعات الاقتصادية والخدمية

(القيمة بالالف جنيه)

القطاعات	مشروعات الاحلال والتجديد	مشروعات اعادة التأهيل	المشروعات الجارى تنفيذها	المشروعات الجديدة	اجمالى الاستثمارات	التوزيع النسبى لاجمالى الاستثمارات
القطاعات الاقتصادية :						
الصناعات الغذائية	٢١٦٨٠	٦٩٨٨	٢١٩٢٨	٢٤٦٨	٦١١٤	١٠
الغزل والنسيج	٢٢٢٠٠	٣٩٦٧٤	٢٧٦٦٣	٥٢٨٠	٩٥١٤٧	٢٢ر١
الصناعات الكيماوية	٢٩٤٥٠	٣١٢٤	٤١٨٥٢	٣٠٠٠	٧٧٤٢٦	١٨ر٢
الصناعات المعدنية	١٥٥٧٠	٤٢٠٠	٢٤٩٨٤	٨٣٠	٤٥٥٨٤	١١
الصناعات الهندسية والالكترونية	١٠٦٦٧	—	١٣٩٠٥	٣٢٨١	٢٧٨٥٣	٦ر٦
التعدين	٦٦٥٠	—	١٥٠٠٠	—	٢١٦٥٠	٥ر٢
الهيئات الاقتصادية والخدمية						
مراكز التدريب المهنى	١٧٢٥	—	١٦٠٥	٤٥٠	٣٨٢٠	١ر
مصلحة الكيمياء	—	—	٢٠٠	—	٢٠٠	١ر
هيئة المواد النووية	—	—	٣١٥٠	—	٣١٥٠	٧ر
الهيئة العامة للمجمعات الصناعية	—	—	٦١٣٦٦	١٥٠٠	٦٢٨٦٦	١٥ر٢
الهيئة العامة للتصنيع	—	—	٤٩٠٠	—	٤٩٠٠	١ر٢
هيئة الابحاث الجيولوجية	—	—	٤٩٠٠	—	٤٩٠٠	١ر٢
مركز ضبط جودة الانتاج الصناعى	—	—	٢٨٠	—	٢٨٠	١ر
الاجمالى العام	١٠٧٦٩٢	٥٤٢٨٦	٢٢٦٨١٢	٢١٨٠٩	٤١٣٦٠٠	١٠٠٪

تابع أهم المشروعات الجارى تنفيذها فى خطة ٨٠/١٩٨١

لوزارة الصناعة موزعة على الانشطة الرئيسية

الانشطة والمشروعات	جملة	محلى	اجنبى
٤ ـ الصناعات المعدنية الاساسية			
مشروع الالومنيوم وتوسعاته	١١٩١٨	٥٩١٨	٦٠٠٠
الفيروسيليكون	٤٣٥٣	٢٦٤٤	١٧٠٩
الصب المستمر ودرفلة الالومنيوم	٣٢٤٧	١٨٤٧	١٤٠٠
درفلة الزنك والالومنيوم	١٥٠٠	١٠٠٠	٥٠٠
المواسير المدحومة طوليا	١١١٥	٢٥٢	٨٦٣
مواسير الوهر الحديد	١٠٠٠	٧٠٠	٣٠٠
المواسير الملحومة طوليا	٧٨٦	٤٥٦	٣٣٠
٥ ـ الجهاز التنفيذى للمجمعات الصناعية والتعدينية لمشروعات الصناعات المعدنية الاساسية والاستراتيجية			
مجمع الحديد والصلب	٦٢٩٢	٢٠٩٨	٤١٩٤
حراريات مجمع الحديد والصلب	٣٤١٦	٢٦٦٠	٧٥٦
ابحاث خام الحديد	١٠٠٠	٤٠٠	٦٠٠
فوسفات ابوطرطور	٣٩١٥٨	١٨٦٨٣	٢٠٤٧٥
ميناء الدخيلة مرحلة أولى	١٠٠٠٠	٣٠٠٠	٧٠٠٠
استكمال منطقة الدخيلة	١٥٠٠	٦٠٠	٩٠٠
٦ ـ الصناعات الهندسية والالكترونية			
محطة الخدمة النموذجية	١٥٠٠	١١٧٠	٣٣٠
استكمال مصنع ايد بال بالماظة	١٦٨٧	٤٤٩	١٢٣٨
تطوير شركة الكابلات	٢٥٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠
استكمال مشروع الادوات الكهربائية والتوسع فى انتاج اللمبات	٢١٠٠	٦٥٠	١٤٢٥٠
التركيبات والخدمات الصناعية	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠
٧ ـ التعدين			
اعادة تعمير ملاحات بورسعيد والمكس	٣٧٠٠	٢٦٠٠	١١٠٠
استغلال الفوسفات فى الحمراوين والمحاميد وابو نجيلة .	٤٤٠٥	١٦٠٥	٢٨٠٠

المشروعات الاستراتيجية

تابع اهم المشروعات الجارى تنفيذها فى خطة ١٩٨١/٨٠
لوزارة الصناعة موزعة على الانشطة الرئيسية

(القيمة بالالف جنيه)

الانشطة والمشروعات	جملة	محلى	اجنبى
اعادة تشغيل مصنع الفيروسيليكون	١٣٠٠	١٠٠٠	٣٠٠
انتاج ارضيات السيراميك	١٨٠٠	٧٠٠	١١٠٠
انتاج بورسلين الفنادق	١٥٠٠	٨٠٠	٧٠٠
٨ ـ الصناعات الصغيرة			
ابحاث مراكز التنمية بالهيئة العامة للتصنيع	٢٥١٠	١٢٧٠	١٢٤٠
المجمعات الصناعية الصغيرة بالمدن الجديدة	٢٣٩٠	٦٤٠	١٧٥٠
مراكز التدريب المهنى والكفاية الانتاجية	٣٣٨٠	١٣٦٠	٢٠٢٠

ثالثا : اهم المشروعات الجديدة فى خطة عام ١٩٨١/٨٠

لوزارة الصناعة موزعة على الانشطة الرئيسية

الانشطة والمشروعات	جملة	محلى	اجنبى
١ ـ الغزل والنسيج			
٥٠٠ نول بأشمون ، ٢٥٠ نول بشبين الكوم	١٠٠٠	٨٨١	١١٩
تدعيم الكستور	٢٠٠٠	٣٠٠	١٧٠٠
٢ ـ الصناعات الغذائية			
تعبئة زيوت الطعام فى عبوات بلاستيك	١٨٢٠	٨٤٥	٩٧٥
تطوير صناعة منتجات الالبان	١٧٩٨	٣٥٢	١٤٤٦
٣ ـ الصناعات الكيماوية :			
البطارية الرابعة للكوك	١٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠
حامض النيتريك المركز	٧٠٠	٢٠٠	٥٠٠
انتاج ثانى اكسيد الكربون	٦٠٠	٢٠٠	٤٠٠
٤ ـ الصناعات المعدنية الاساسية			
تصنيع البلوف الزهر بالمسبوكات	٣٣٠	١٣٠	٢٠٠
المسبوكات المتوسطة الخفيفه	٢٠٠	١٠٠	١٠٠
شبك التسليح بالدلتا	١٠٠	٥٠	٥٠
٥ ـ للجهاز التنفيذى للجمعيات الصناعية والتعدينية			
تركيز خام الحديد	١٥٠٠	٥٠٠	١٠٠٠
٦ ـ الصناعات الهندسية والالكترونية			
مصنع ميتالكو للمنتجات المعدنية	٧٠٠	٥٠٠	٢٠٠
انتاج الكلولات الزجاجية	٥٠٠	٢٠٠	٣٠٠
مصنع استلكو للمنتجات المعدنية	٦٠٠	٢٠٠	٤٠٠
٧ ـ الصناعات الصغيرة			
مراكز التدريب المهنى والكفاية الانتاجية	٤٥٠	٢٢٠	٢٣٠

الاستراتيجية العامة للتصنيع
بالخطة الخمسية ١٩٨١/٨٠ ـ ١٩٨٥/٨٤

ان أمل مصر فى المستقبل مرتبط بالقدر على مداومة العمل المكثف فى تحويل الاقتصاد القومى الى اقتصاد صناعى قادر على خلق فرص العمالة المنتجة وتنويع مصادر الدخل القومى وتوسيع قاعدة الانتاج وتنميته بما يحقق الامن الغذائى والكسائى فى مصر وتوجيه الفائض الى الاسواق الخارجية .

ومصر ليست دولة العهد بالتصنيع فقد بدأ التصنيع الحديث فى اواخر القرن التاسع عشر ،وظل معدل تطوير قطاع الصناعة محدودا حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حيث اصبح محورا استراتيجية التنمية القومية خلال العشرين عاما الاخيرة وتم بالفعل ارساء دعائم الصناعة وزادت مساهمة هذا القطاع فى هيكل الاقتصاد القومى .

ورغم ماحققه قطاع الصناعة من نمو فى الفترة الماضية الا انه كان من الممكن ان يكون اكثر تأثيرا فى تنمية الاقتصاد القومى لو ان مساره خلا من كثير من المعوقات التى ابطأت من انطلاقه والتى يمكن ابراز اهمها فيما يلى :ـ

١ ـ النمو غير المتوازن بين قطاعى الزراعة والصناعة وقصور قطاع الزراعة عن الوفاء باحتياجات قطاع الصناعة من المواد الخام الزراعية مثل قصب السكر والبذور الزيتية وغيرها .

٢ ـ قصور الطاقة وفى مقدمتها الطاقة الكهربائية عن تلبية الاحتياجات الصناعية .

٣ ـ قصور اجهزة المقاولات والتشييد عن انجاز المشروعات الصناعية فى التوقيت الزمنى المحدد لها مما يؤدى الى زيادة التكاليف الاستثمارية للمشروعات الصناعية .

٤ ـ وجود طاقات عاطلة فى بعض الصناعات نتيجة لعدم توفير المواد الخام او القصور فى تنفيذ برامج الاحلال والتجديد للالات القديمة

وان تحقيق تنمية صناعية بالتالى تنمية قومية على المدى البعيد يتطلب توافر بعض المستلزمات الاساسية واهمها :ـ

ـ المواد الاولية القابلة للاستغلال الاقتصادى بميزة نسبية معينة .

مصادر للطاقة يمكن استخدامها باسعار رخيصة نسبيا .

ـ وجود سوق محتملة للانتاج الصناعى (محلى او خارجى)

ـ توافر الايدى العاملة الماهرة والمدربة .

ـ سهولة الحصول على رؤوس الاموال اللازمة للاستثمارات الصناعية بصورة مستمرة .

ومما يدعو الى التفاؤل بمستقبل مشرق للقطاع الصناعى فى مصر انه عند تقييم الواقع التنموى افاقه يمكن استنتاج الحقائق التالية :-

١ - ان الموارد الطبيعية متوفرة وهى تستطيع ان تخلق قاعدة انتاجية واسعة مرتبطة بمجتمع زراعى وصناعى متطور فى المدى القريب والبعيد .

٢ - توافر الموارد البشرية وامكان توفر الايد العاملة الماهرة والمدربة المطلوبة لبرامج التنمية الصناعية .

٣ - تقدم مستوى التصنيع فى مصر حيث نما قطاع الصناعة خلال العشرين سنة الماضية سواء فيما يتعلق بالتطوير الكيفى او الحجمى وزادت مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى القومى .

٤ - من حيث النواحى التنظيمية المؤسسة فقد نجحت تجربة التصنيع فى مصر فى ايجاد هياكل مؤسسة ناجحة قادرة على تنظيم الاستثمار الصناعى وتنفيذ المشروعات الصناعية مما ادى الى ايجاد قطاع عام صناعى ناجح .

وازاء تلك الحقائق التى تبشر بامكانية انطلاق النمو الصناعى بمعدلات مرتفعة فان التخطيط يرى ضرورة الاستمرار بجهود فائقة لتحقيق استراتيجية التنمية الصناعية خلال الخطة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ والتى يمكن ابراز ملامحها فى ضرورة اصلاح المسار الصناعى وحل المشكلات والمعوقات التى واجهت التنمية الصناعية بحيث تتكثف الجهود ليس فقط من اجل احلال الواردات بل ومن اجل التصدير والمنافسة فى الاسواق العالمية .

وتتطلب هذه الاستراتيجية تخصيص الاستثمارات الصناعية اللازمة مع ضرورة تحمل القطاع الخاص بنصيبه فى التنمية الصناعية جنبا الى جنب مع القطاع العام كما تتطلب الاستراتيجية انطلاق برامج التصنيع وتوطين الصناعات الجديدة خارج المدن المأهولة والاراضى الزراعية .

مشروع الخطة الخمسية الصناعية ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ :

تركز الخطة الخمسية الصناعية ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ على تطوير الانتاج واعطاء اولويات للمشروعات الاحلال والتجديد واستكمال المشروعات الجارى تنفيذها والمتعاقد عليها والتى قاربت على الانتهاء واستغلال الطاقات العاطلة واعادة تأهيل المصانع لزيادة الانتاج وتنفيذ المشروعات الجديدة المرتبطة بتحقيق استراتيجية التنمية الصناعية والتى تؤدى الى زيادة الانتاج لاغراض مواجهة الطلب المحلى والاغراض التصدير .

بلغ حجم الاستثمارات الصناعية فى خطة ١٩٨١/٨٠ ـ ١٩٨٥/٨٤ ماقيمته ٦٦١٧ر٨مليون جنيه وقد خصص من هذه الاستثمارات ٥٨١٧ر٨ مليون جنيه للقطاع العام بالمشاركة بنسبة ١٧ر٦ ٪ من اجمالى الاستثمارات الصناعية القومية وقد خصص للقطاع الخاص ٨٠٠ مليون جنيه بنسبة ١٢ر١ ٪ من اجمالى الاستثمارات الصناعية القومية ٠

وقد خصص للمشروعات التى تشرف عليها وزارة الصناعة حوالى ٤٠١٨ر٤ مليون جنيه بنسبة ٦٠ر٧٪ من اجمالى الاستثمارات القومية الصناعية وهى بذلك تمثل اكبر الاستثمارات الصناعية ويليها مشروعات وزارة التموين وتقدر استثمارات نحو ٥١٣ر٩ مليون جنيه بنسبة ٧ر٨ ٪ من الاجمالى يليها وزارة وزارة الاسكان وتقدر استثماراتها بنحو ٣٩١ر٥ مليون جنيه بنسبة ٩ر٥ ٪ من اجمالى الاستثمارات ثم يليها بعد ذلك مشروعات وزارة الانتاج الحربى والتى تبلغ استثماراتها ٣٠٧ر٦ مليون جنيه بنسبة ٤ر٧ ٪ ثم تأتى بعد ذلك الاستثمارات الصناعية المخصصة للحكم المحلى والتى تقدر بنحو ٢٠٠ مليون جنيه ٠

وتأتى بعد ذلك الاستثمارات الصناعية التابعة لوزارة التجارة والتى تقدر بنحو ١٨٧ر٢ مليون جنيه ثم استثمارات مشروعات وزارة الصحة والتى يبلغ نحو ٧٨ر٨ مليون جنيه يليلها استثمارات مشروعات وزارة التعمير والمدن الجديدة والتى تقدر استثماراتها ٣٦ مليون جنيه ثم مشروعات هيئة قناة السويس والتى تقدر استثماراتها بنحو ٣٥ر٩ مليون جنيه ثم مشروعات وزارة الكهرباء والتى تقدر استثماراتها بنحو ١٥ر٧ مليون جنيه ووزارة النقل البحرى بنحو ٤ر٩ مليون جنيه والمواصلات بنحو ٨ر٢ مليون جنيه فضلا ما بقية الجهات الاخرى التى تمارس نشاط صناعى تتراوح استثماراتها فيها بين ٢ر٦ مليون جنيه ٥ مليون جنيه ٠

اما الاستثمارات الصناعية التى خصصت للقطاع الخاص فى الخطة الخمسية ١٩٨١/٨٠ ـ ١٩٨٥/٨٤ والتى تقدر بنحو ٨٠٠ مليون جنيه روعى فى تقديرها التنوع بالدور القومى الذى يمكن ان يؤديه القطاع الخاص من مشاركة فى تطير قطاع الصناعة وهيكله الانتاجى فى ظل سياسة الانفتاح جنبا الى جنب كل من القطاع العام ورأس المال العربى والاجنبى ٠

والجدول التالى يوضح توزيع الاستثمارات على الجهات المختلفة ٠

القيمة بالمليون جنيه

الوزارة التى تمارس نشاط صناعى	خطة ٨٠/٨١-٨٤/٨٥	الاهمية النسبية قطاع عام	الاهمية النسبية القومى
وزارة الصناعة	٤٠١٨ر٤	١ر٦٩	٧ر٦٠
وزارة الانتاج الحربى	٣٠٧ر٦	٣ر٥	٧ر٤
» التموين	٥١٣ر٩	٨ر٨	٨ر٧
وزارة الاقتصاد	١٨٧ر٢	٢ر٣	٨ر٢
وزارة الاسكان	٣٩١ر٥	٧ر٦	٩ر٥
الحكم المحلى	٢٠٠	٤ر٣	٣
وزارة السياحة	٦	١ر	١ر
هيئة قناة السويس	٧٨ر٨	٤ر١	٢ر١
وزارة النقل البحرى	١٤ر٩	٣ر	٢ر
وزارة الكهرباء	١٥ر٧	٣ر	٢ر
وزارة الموصلات	٨ر٢	١ر	١ر
وزارة التعمير	٣٦	٦ر	٥ر
جهاز الصناعات الحرفية	٥ر	-	-
وزارة استصلاح الاراضى	٢ر٦	-	-
الدولة لشئون السودان	٦ر	-	-
الاجمالى العام والقطاع العام	٥٨١٧ر٦	١٠٠	١٠٠
القطاع الخاص	٨٠٠	-	١ر١٢
الاجمالى القومى	٦٦١٧	-	١٠٠

القرار الوزاري رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٦ بتاريخ ١٩٧٦/١٠/١٦ بشأن
تنظيم وزارة التخطيط

تشكيل مجلس ادارة برئاسة الوزير وعضوية نائب الوزير والوكلاء الاول لاعداد ابعاد استراتيجية التنمية والاشراف على مقترح الخطط .

يتولى نائب وزير التخطيط الاشراف على الخطة .

تنقسم الوزارة الى ١٨ ادارة مركزية وهي :

الادارة المركزية للتنمية الاجتماعية ـ والمتابعة والاحصاء ـ التجارة والمال ـ الاسكان والتعمير ـ الدخول والاسعار والاستهلاك ـ الموازنات والحسابات القومية ـ النقل والمواصلات ـ التخطيط الاقليمي ـ اعداد الخطة ـ التعليم والقوى العاملة ـ الزراعية والري ـ الصناعة ـ التمويل ـ الطاقة ـ الاستثمار ـ العلاقات ـ التشييد والمرافق ـ الامانة العامة .

تضم هذه الادارات المركزية على ٤٧ شعبة مركزية وهي :

الشعبة المركزية للاستهلاك ـ المال ـ المجتمعات الجديدة ـ القوى العاملة والتدريب ـ التخطيط متوسط المدى ـ الاسكان ـ النقل الداخلي ـ الخدمات الصحية ـ متابعة الخطط السنوية ـ الدخول النشاط الجاري ـ الري والصرف ـ اقليم الدلتا ـ الصناعات الصغيرة والريفية ـ التنفيذ ـ النقد ـ الاسعار ـ مصادر التمويل ـ التجارة الداخلية ـ المواصلات ـ الموازنات البشرية ـ الحسابات القومية الصناعات التعدينية ـ التنمية الاجتماعية ـ متابعة المجالس التعاونية ـ الموازنات العينية ـ التجارة الخارجية ـ التعاون الدولي ـ الخطة السنوية ـ الزراعة ـ الوجه القبلي ـ التشييد والمقاولات ـ برنامج التمويل ـ استصلاح الاراضي ـ التعمير ـ العدالة والامن الداخلي ـ الثقافة والاعلام ـ القاهرة والاسكندرية ـ الصناعات الاستهلاكية ـ التخطيط طويل المدى ـ التعليم والبحث العلمي ـ التخزين مواد البناء ـ الشئون الدينية والشبابية ـ النقد الخارجي ـ الموازنات المالية ـ هيئة الاستثمار الصناعات الانتاجية .

وتشرف الشعب المركزية على ادارات فرعية للانشطة الاقتصادية المختلفة .

قانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣
بشأن اعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيـــــذها

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الاتى نصه ، وقد اصدرناه :

الفصـــل الاول
نـــى
التخطيط الشامل للاقتصاد القومى

مادة ١ ـ يهدف التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية الى رفع مستوى المعيشة وتذويب الفوارق بين الطبقات عن طريق زيادة الدخل القومى وتوسيع نطاق الخدمات وصولا الى مجتمع الكفاية والعدل ، وذلك وفق مبادىء الميثاق والدستور وبرنامج العمل الوطنى .

مادة ٢ ـ تقوم الخطة القومية الشاملة على المبادئ الاتية :

١ ـ شمول الخطة ووحدتها بحيث يضمن لها استخدام جميع الموارد الوطنية المادية والطبيعية والبشرية بطريقة عملية وعلمية وانسانية .

٢ ـ مركزية التخطيط مع ضمان اوسع مشاركة من وحدات الحكم المحلى ومن الوحدات الاقتصادية بين الجماهير فى اعداد الخطة وفى تنفيذها وتحديد مسئوليات التنفيذ .

٣ ـ سيطرة الشعب على كل ادوات الانتاج وعلى توجيهه نائضا عن طريق تمثل القطاع العام للمسئولية الرئيسية عن خطة التنمية ، وضمان ان يؤدى القطاع الخاص دوره فى التنمية فى اطار الخطة دون انحراف او استغلال .

٤ ـ التوزيع الاقتصادى والادارى والجغرافى لمشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما يكفل خلق اقاليم اقتصادية الى جانب الوحدات الادارية المحلية .

مادة ٣ ـ توضع خطة قومية عامة طويلة الاجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقسم هذه الخطة الى مراحل زمنية متوسطة الاجل وتقسم هذه بدورها الى خطط سنوية تفصيلية تتوفر فيها المرونة اللازمـــة لمواجهة ما يستجد من تطورات خلال سنى الخطة .

وتتضمن الخطط متوسطة الاجل والسنوية ، الخطط الاقليمية والمحلية بصورة تحقيق ترابط وتناسق هذه الخطط فى اطار الخطة القومية العامة .

مادة ٤ ـ تتحدد الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للخطة العامة طويلة الاجل والخطط المتوسطة الاجل والخطط السنوية فى اطار الاهداف العامة للدولة وفى ضوء تطور التغيرات الاساسية للاقتصاد القومى خلال سنوات الخطة . وتتحدد هذه الاهداف على مستوى اجمالى الاقتصاد القومى وعلى مستوى القطاعات والانشطة الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك على المستوى الاقليمى .

مادة ٥ ـ تكون الخطة اساسا لمشروعات القوانين والقرارات التى تقررها السلطات العامة وتنفذ فى اطارها .

ويكون للاحكام الواردة فى قانون الخطة الاولوية فى التطبيق على اى حكم يرد فى قانون آخر .

ويراعى فى اعداد الموازنة العامة للدولة الالتزام بأهداف الخطة السنوية .

ولا يجوز تعديل اعتمادات الاستخدامات الاستثمارية الواردة فى الموازنة العامة للدولة الا طبقا للقواعد التى يقررها مجلس الوزراء وبما لا يخل بالاولويات الواردة فى الخطة .

مادة ٦ ـ لا يجوز الارتباط بأية مشروعات او اعمال خاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية او تمويلها او تنفيذها بما يخالف الاطار العام المعتمد للخطة .

الفصل الثانى
فى
اقسام الخطة ومكوناتها

مادة ٧ ـ يراعى عند اعداد الخطة تقدير ما يلى :

أولا : الانتاج القومى كما وقيمة ، اجمالاً وعلى مستوى القطاعات والانشطة الرئيسية للاقتصاد القومى وموزعا ما بين القطاع العام والقطاع التعاونى والقطاع الخاص ، ومستلزمات تحقيق ذلك الانتاج والدخل القومى الناتج عنه ومكوناته ، على ان يتم التقييم بالاسعار الثابته لسنة الاساس وباسعار سنة الخطة .

ثانيا : حجم قوة العمل والعمالة ، وحجم فرص العمل الجديدة مع بيان حجم الاجور ومتوسطها ومعدل نموها وانتاجية العامل وذلك على مستوى الاقتصاد القومى وعلى مستوى القطاعات والانشطة الرئيسية .

ثالثا : اجمالى حجم الاستخدامات الاستثمارية اللازمة لتنفيذ المشروعات الجديدة وللاحلال والتجديد موزعة بين استثمار عينى وانفاق استثمارى ، والتكوين الرأسمالى موزعا بين الاستثمار الثابت والمتغير فى المخزون السلعى ، مع بيان استثمارات كل من القطاعات العام والتعاونى والخاص وتوزيعها بين مشروعات مختلف قطاعات وانشطة الاقتصاد الرئيسية والبرنامج الزمنى لتنفيذها والانتاج والدخل المقدر منها ، وكذلك التوزيع الاقليمى للاستثمار .

رابعا : معدل نمو وحجم الاستهلاك العائلى موزعا بين الريف والحضر ووفقا للمجموعات السلعية وقوما بكل من الاسعار الثابته لسنة الاساس واسعار سنة الخطة • وكذلك معدل نمو وحجم الاستهلاك الجماعى الذى يمثل حجم الخدمات العامة •

خامسا : حجم المدخرات المحلية المتاحة للاستثمار على اساس التوازن الاقتصادى القائم فى الخطة وكذلك من مختلف الاوعية الادخارية والموارد الاجنبية المتاحة لتحقيق الاهداف الاستثمارية والجارية للخطة •

سادسا : الصادرات والواردات كما وقيمة بالاسعار الثابته لسنة الاساس وباسعار سنة الخطة موزعة للمناطق الجغرافية ودرجة التصنيع والقطاعات المصدرة والمستوردة • وكذلك المتحصلات والمدفوعات لعوامل الانتاج المختلفة مع بيان الارقام القياسية ونسب التبادل مع العالم الخارجى •

مادة ٨ ــ تحدد الخطة اتجاهات وابعاد التوازن الاقتصادى فيما يتعلق بمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ومعدلات نمو القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية • وكذلك معدل نمو العمالة والاجور والاستهلاك النهائى ومركز ميزان المدفوعات بما يكفل ترابط اهداف الخطة وباستمرار نمو الاقتصاد وتطويره بالمعدلات المستهدفة مع المحافظة على المستوى العام للاسعار •

ويجب ان تراعى الخطة امكانيات التناسق والتعاون مع مختلف الدول العربية •

الفصل الثالث

فى

اجراءات وضع الخطة واقرارها

مادة ٩ ــ تتولى وزارة التخطيط اعداد مشروع الاطار العام لخطة التنمية الطويلة والمتوسطة الاجل فى ضوء الاهداف العامة للدولة • ويعرض هذا المشروع على مجلس الوزراء وعلى المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى العربى • ثم يحال الى مجلس الشعب لاقراره • وتصدر بقانون •

مادة ١٠ ــ ترسل الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والاجهزة المركزية والوحدات الاقليمية عن طريق الوزراء المختصين الى وزارتى التخطيط والمالية والاقتصاد والتجارة الخارجية مشروعات خططها التى تحقق الاهداف المحددة لكل قطاع ونشاط • وفى ضوء الاطار العام للخطة • وكذلك مشروعات القطاع التعاونى والقطاع الخاص المقابل لنشاطها مرتبة وفقا للاولويات التى تضعها وفى شكل خطط بديلة متكاملة ومتناسقة وفى حدود حجم الاستثمارات المخصصة لكل منها •

وحدد وزير التخطيط مواعيد ارسال مشروعات الخطط الطويلة والمتوسطة الاجل ومستوى التفصيل بها • اما بالنسبة لمشروعات الخطط السنوية فتلتزم كل جهة بتقديمها فى موعد غايته منتصف يوليو من كل عام •

وتتولى وزارة التخطيط دراسة الخطط المقترحة وتحليل اقتصاديات كل من المشروعات الواردة بها ومراجعة الدراسات المقدمة من جهات التنفيذ ، ويتم اختيار المشروعات التى تثبت صلاحيتها للتنفيذ من الناحية الاقتصادية لادراجها بالخطة مع بيان مقومات الخطة السنوية على ان يراعى فى ادراج هذه المشروعات التناسق والتكامل بينها بما يحقق اهداف الخطة .

مادة ١١ ـ لوزير التخطيط ان يشكل بقرار منه وبالاتفاق مع جهات التنفيذ لجان مشتركة من العاملين بالجهاز الادارى للحكومة والاجهزة المركزية والهيئات العامة والمؤسسات العامة تتولى تقديم البيانات والتقارير التى يتطلبها اعداد الخطة او دراسة بعض المشاكل التخطيطية بوجه عام القيام بما قد يعهد به اليها وزير التخطيط من اعمال .

مادة ١٢ ـ يعرض مشروع الخطة السنوية مع مشروع الموازنة العامة للدولة على مجلس الوزراء تمهيدا لاحالته الى مجلس الشعب قبل ابتداء السنة المالية بشهرين لاقراره وتصدر بقانون .

الفصل الرابع

فى

تنفيذ الخطة ومتابعتها

مادة ١٣ ـ تلتزم جهات التنفيذ بالاطار المعتمد للخطة السنوية واهدافها والوسائل المحددة بها وان تقوم باعداد مشروعات القوانين والقرارات التى ستصدرها فى نطاق هذا الاطار .

مادة ١٤ ـ على الجهاز الادارى للحكومة والاجهزة المركزية والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات الاقليمية والمحلية ، كل فى حدود اختصاصه تنفيذ مشروعات وبرامج الخطة المعيشية وفقا للتوقيت الزمنى المحدد لها والعمل على تحقيق الاهداف التى تضمنتها بالكامل وعلى هذه الجهات بصفة خاصة العمل على :

(أ) تنفيذ المشروعات الاستثمارية فى حدود التكاليف المقدرة لها وعلى الوجه المحدد فى الخطة .

(ب) تحقيق اهداف الانتاج السلعى والخدمى كما ونوعا مع مراعاة المعدلات الخاصة بمستلزمات الانتاج وتكاليفها .

(جـ) تحقيق اهداف الخطة ، بالنسبة للدخل المحلى وتوزيعه بين عوامل الانتاج المختلفة وكذلك بالنسبة للعمالة وحجم الاجور ومتوسطها وانتاجية العامل .

(د) ضبط الاستهلاك النهائى فى حدود الخطة .

(هـ) تحقيق أهداف الصادرات والواردات الواردة بالخطة .

(و) اصدار القرارات والتنظيمات واعداد الدراسات والتوصيات التى تؤدى الى قيام القطاع الخاص المقابل لنشاطها بما هو مقدر له فى الخطة سواء فى الانتاج او الاستهلاك او الادخار او الاستثمار او العمالة او التعامل مع العالم الخارجى .

مادة ١٥ ـ تلتزم الجهات التى لا تعمل بالنظام المحاسبى الموحد بامساك الدفاتر الحسابية والسجلات الاحصائية التى تبين المراحل التنفيذية لخطتها ومدى التقدم فى تحقيق اهدافها .

مادة ١٦ ـ لوزارة التخطيط ـ بعد موافقة اللجنة الوزارية المختصة ـ اعادة النظر فى الخطوات التنفيذية للخطة السنوية تبعا لتغير الظروف الداخلية والخارجية وبما لا يخل بالاطار العام للخطة .

مادة ١٧ ـ تقدم الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والاجهزة المركزية والوحدات الاقليمية الى وزير التخطيط تقريرا دوريا كل ثلاثة شهور ، وكذلك كل سنة ، متضمنا سير العمل فى تنفيذ الخطة ومدى التقدم فى تحقيق اهدافها بما فى ذلك نشاط القطاع الخاص الذى يرتبط باختصاصها .

وينظم وزير التخطيط بقرار منه طريقة اعداد التقارير الدورية وكيفية متابعة تنفيذ الخطة .

مادة ١٨ ـ يقدم وزير التخطيط تقرير المتابعة السنوى الى مجلس الشعب بعد اعتماده من مجلس الوزراء وفى مدة لا تجاوز سنة من تاريخ انتهاء السنة المالية .

الفصل الخامس

فى

مستويات التخطيط

مادة ١٩ ـ تقوم وزارة التخطيط بعملية التخطيط المركزى التى تتمثل فى اعداد الخطة القومية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتابعة تنفيذها ويعاونها فى ذلك :

(أ) على المستوى المركزى للقطاعات والانشطة الاقتصادية ، هيئات التخطيط او الوحدات القائمة على التخطيط فى الجهاز الادارى للحكومة والهيئات والمؤسسات العامة .

(ب) على المستوى الاقليمى ، هيئات التخطيط الاقليمى التى تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير التخطيط .

(جـ) على المستوى المحلى ، وحدات التخطيط بالمجالس المحلية .

مادة ٢٠ ـ يصدر بقرار من رئيس الجمهورية ـ بناء على عرض وزير التخطيط تنظيم للهيئات والوحدات القائمة على التخطيط والمشار اليها فى المادة السابقة مع بيان الاختصاصات والعلاقات بينها وبين وزارة التخطيط وكذلك العلاقات بين وزارة التخطيط والاجهزة التى تمارس نشاطا متصلا بعملية التخطيط .

الفصل السادس

فى

احكام عامة

مادة ٢١ ـ لوزارة التخطيط الحق فى الحصول على كافة البيانات السرية اللازمة لاعداد ومتابعة

تنفيذ الخطة . ولا تستخدم فى غير الاغراض المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ٢٢ ـ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين كل من امتنع عن تقديم البيانات والمعلومات التى تطلبها وزارة التخطيط ، او عن تقديم تقارير المتابعة الدورية المنصوص عليها فى هذا القانون ، وكذلك كل من أخل بسرية هذه البيانات او المعلومات ، او افشى سرا من اسرار الصناعة او التجارة او غير ذلك من المعلومات التى يكون قد اطلع عليها بحكم عمله فى اعداد او تنفيذ او متابعة الخطة .

مادة ٢٣ ـ يلغى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التخطيط القومى والمتابعة كما يلغى كل حكم يخالف احكام هذا القانون .

مادة ٢٤ ـ ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ (١٤ اغسطس سنة ١٩٧٣)

(انور السادات)